

العلاقات التركية الأمريكية في إطار الناتو بين الشراكة الاستراتيجية وتضارب المصالح

م.م. عبير فليح حسن

الجامعة العراقية

Turkish–American Relations within the Framework of NATO: Between Strategic Partnership and Conflict of Interests

M.M Aber Fulaih

University of Iraq

Aberfulaih9@gmail.com

المخلص:

تُمثّل العلاقات التركية-الأمريكية داخل إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) نموذجًا مركبًا يجمع بين الشراكة الاستراتيجية وتضارب المصالح. فمنذ انضمام تركيا إلى الحلف عام ١٩٥٢، شكّلت موقعًا جيوسياسيًا محوريًا للولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي سابقًا، ثم في إدارة قضايا الشرق الأوسط والبحر الأسود وأمن الطاقة. وقد عزّز هذا الدور التعاون العسكري والأمني، ولا سيما من خلال القواعد العسكرية والتنسيق الاستخباري. في المقابل، شهدت العلاقة توترات متزايدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة اختلاف الرؤى حول قضايا إقليمية ودولية، مثل الموقف من الأكراد في سوريا، وشراء تركيا منظومة S-٤٠٠ الروسية، وتباين المقاربات تجاه روسيا وإيران. كما أثّرت النزعة التركية نحو قدر أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية في تعقيد العلاقة مع واشنطن. وعليه، يمكن توصيف العلاقات التركية-الأمريكية داخل الناتو بأنها علاقة توازن دقيق بين الضرورات الاستراتيجية المشتركة التي تفرض استمرار التعاون، والخلافات السياسية والأمنية التي تحدّ من عمق الشراكة. ورغم تصاعد التوترات، يبقى الناتو إطارًا ضابطًا يحول دون الانفصال الكامل، ويُبقي العلاقة في حدود الشراكة المتوترة لا القطيعة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية الأمريكية، حلف الناتو، التعاون العسكري، التعاون الاقتصادي

Abstract

Turkish–American relations within the framework of the North Atlantic Treaty Organization (NATO) represent a complex model that combines strategic partnership with conflicting interests. Since Turkey’s accession to the alliance in 1952, it has occupied a pivotal geopolitical position for the United States in confronting the former Soviet Union, and later in managing issues related to the Middle East, the Black Sea, and energy security. This role has strengthened military and security cooperation, particularly through military bases and intelligence coordination. In contrast, the relationship has witnessed increasing tensions in the post–Cold War era as a result of differing perspectives on regional and international issues, such as policies toward the Kurds in Syria, Turkey’s purchase of the Russian S-400 missile system, and divergent approaches to Russia and Iran. Moreover, Turkey’s tendency toward greater strategic autonomy has further complicated its relationship with Washington. Accordingly, Turkish–American relations within NATO can be characterized as a delicate balance between shared strategic necessities that require continued cooperation and political and security disagreements that limit the depth of the partnership. Despite escalating tensions, NATO remains a regulatory framework that prevents a complete rupture and keeps the relationship within the bounds of a tense partnership rather than outright disengagement.

المقدمة

تعدّ العلاقات التركية-الأمريكية إحدى أكثر العلاقات تعقيدًا داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لما تتطوي عليه من تداخل بين المصالح الاستراتيجية المشتركة والخلافات السياسية والأمنية المتنامية. فمنذ انضمام تركيا إلى الحلف عام ١٩٥٢، شكّلت ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء التهديدات القادمة من الشرق، مستفيدةً من موقعها الجغرافي الحيوي الذي يربط بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، وما يتيح

ذلك من أدوار عسكرية وأمنية محورية. غير أن التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وصعود أزمات إقليمية معقدة في الشرق الأوسط، أدت إلى بروز تباينات واضحة في الرؤى بين أنقرة وواشنطن. فقد انعكس اختلاف المقاربات تجاه قضايا مثل الأزمة السورية، ومكافحة الإرهاب، والعلاقة مع روسيا، وملف التسليح والدفاع، على طبيعة هذه العلاقة داخل الناتو، لتتأرجح بين التعاون الوثيق من جهة، والتوتر والصدام السياسي من جهة أخرى. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقات التركية-الأمريكية في إطار الناتو، من خلال تسليط الضوء على محددات الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، وأسباب تضارب المصالح، وانعكاسات ذلك على تماسك الحلف ودوره في النظام الدولي. كما يهدف إلى استشراف مستقبل هذه العلاقة في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، وما تفرضه من تحديات وفرص أمام الطرفين.

أهمية البحث

تتبع أهمية بحث العلاقات التركية-الأمريكية في إطار الناتو من الدور المحوري الذي تؤديه الدولتان في الحفاظ على تماسك الحلف وأمنه الجماعي. ويساعد البحث على فهم طبيعة الشراكة الاستراتيجية التي تجمعها مقابل الخلافات الناتجة عن تضارب المصالح السياسية والأمنية. كما يسأل الضوء على تأثير هذه العلاقة في استقرار مناطق الشرق الأوسط وشرق المتوسط. ويسهم كذلك في تحليل مستقبل الناتو في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة.

أهداف البحث

- ١- تحليل طبيعة العلاقات التركية-الأمريكية داخل إطار حلف الناتو وبيان أسس الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين.
- ٢- توضيح مظاهر تضارب المصالح والخلافات السياسية والأمنية التي أثرت في مسار العلاقة الثنائية.
- ٣- دراسة انعكاس هذه العلاقة على تماسك حلف الناتو ودوره في الأمن الإقليمي والدولي.
- ٤- استشراف مستقبل العلاقات التركية-الأمريكية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

إشكالية البحث

كيف يمكن تفسير استمرار العلاقات التركية-الأمريكية ضمن إطار حلف الناتو كشراكة استراتيجية، في ظل تصاعد مظاهر تضارب المصالح والخلافات السياسية والأمنية بين الطرفين؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ١- ما حدود الالتزام التركي والأمريكي بمبادئ الناتو في ظل اختلاف الأولويات الوطنية؟
- ٢- إلى أي مدى تؤثر الخلافات الثنائية في تماسك الحلف وفاعليته؟
- ٣- هل تمثل هذه العلاقة نموذجاً للتعاون المتوتر داخل التحالفات الدولية؟

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن العلاقات التركية-الأمريكية داخل إطار حلف الناتو تقوم على شراكة استراتيجية تحكمها المصالح الأمنية المشتركة، إلا أنها تشهد في الوقت ذاته توتراً متزايداً ناتجاً عن تضارب المصالح الإقليمية والسياسية، وهو ما يدفع الطرفين إلى إدارة الخلافات بدلاً من القطيعة حفاظاً على تماسك الحلف واستمرارية التعاون.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لعرض الإطار العام للعلاقات التركية-الأمريكية داخل حلف الناتو وتطورها التاريخي. كما يوظف المنهج التحليلي لتفسير مظاهر الشراكة الاستراتيجية ومواطن تضارب المصالح بين الطرفين وانعكاساتها السياسية والأمنية. ويستعين البحث بالمنهج التاريخي لتتبع جذور العلاقة ومسارها داخل الحلف منذ انضمام تركيا إلى الناتو. إضافة إلى ذلك، يُستخدم منهج دراسة الحالة لتحليل بعض القضايا الخلافية البارزة بوصفها نماذج تطبيقية.

هيكلية البحث

قسمت الدراسة الى محثين اساسيين فضلاً عن المقدمة والخاتمة ،حيث تناول المبحث الاول الإطار التاريخي والاستراتيجي، والتعاون العسكري والاقتصادي للعلاقات التركية الامريكية داخل الناتو، وركز المبحث الثاني: تضارب المصالح والمستقبل التي تواجه العلاقات الثنائية.

المبحث الاول : الإطار التاريخي والاستراتيجي، والتعاون العسكري والاقتصادي للعلاقات التركية الامريكية داخل الناتو

تُعدّ العلاقات التركية-الأمريكية داخل إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) نتاجاً لسياق تاريخي تشكل مع بدايات الحرب الباردة، حين التقت مصالح الطرفين في مواجهة التهديد السوفيتي. وقد شكّل انضمام تركيا إلى الناتو عام ١٩٥٢ محطة استراتيجية عززت موقعها كقوة إقليمية محورية تربط بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من متانة التحالف العسكري بين البلدين، إلا أن العلاقات شهدت تحولات وتوترات متكررة بفعل اختلاف الرؤى حول قضايا إقليمية وأمنية. ومع ذلك، ظلّ الناتو إطاراً استراتيجياً ناظماً يوازن بين الشراكة والتباين في المصالح التركية-الأمريكية.

المطلب الاول: تاريخ العلاقات التركية الامريكية بعد الحرب الباردة

أسهمت حرب الخليج الثانية في ظهور أهمية تركيا الاستراتيجية مجدداً، وتلك الأهمية التي بدت لوهلة من الزمن، تتجه نحو التراجع اثر في الافق الدولي من تغيرت سياسة الاتحاد السوفيتي السابق، ومن تطورات في العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا ما بين الغرب والشرق منذ عام ١٩٨٥، لقد عبرت ازمة الخليج بوضوح عن حساسية، واهمية الوضع الجيوسياسي والاستراتيجي لتركيا، والتي واصلت لعب دورها الحيوي في المنطقة، واهتمت أمريكا بزيادة تزويد تركيا بما تحتاجه من اسلحة (صادق، ٢٠١١، ٣٦) ولقد مثلت احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة انطلاق جديدة في تاريخ العلاقات التركية الامريكية، إذ سعت تركيا لتوظيف حربها ضد حزب العمال الكردستاني، والذي شكل لسنوات عديدة عقبة رئيسية في انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، في ظل الانتقادات الاوروبية لسياساتهم الامنية التقليدية، ولعب الموقف التركي الداعم للولايات المتحدة الامريكية دوراً مهماً في دعمها في حربها ضد حزب العمال الكردستاني (ابو هجرس، ٢٠١٤، ٣٤-٣٥) واستمرت العلاقات التركية الامريكية بالتوتر حتى عام بداية العام ٢٠٠٥، عندما بدأت عملية ترميم هذه العلاقات، وفي عام ٢٠٠٦ قام رئيس الوزراء التركي انذاك (رجب طيب اردوغان) بزيارة إلى واشنطن، عقد الاتفاق فيها على "وثيقة الرؤية المشتركة والحوار المؤسساتي"، التي تضمنت ونصت على أن البلدين اتفقا على ترجمة رؤيتهما المشتركة، من خلال الترويج للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط الكبير من خلال الديمقراطية، ودعم الجهد الدولي للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع العربي (الاسرائيلي) وحل النزاع الفلسطيني - (الاسرائيلي) على اساس إقامة دولتين، وتعزيز الديمقراطية والاستقرار والازدهار بينهما (الاساسيات، ٢٠١٨، ٣) وخلال عام ٢٠١١ تم اعادة التنسيق بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية في التعامل مع التطورات والقضايا الاقليمية، كالوضع في العراق وسوريا وايران، واخيراً تطورات الربيع العربي، وتمت الموافقة من قبل الحكومة التركية على تنصيب شبكة الرادار الامريكية الخاصة بمنظومة الدرع الصاروخي لقوات حلف الناتو، وقد تقاربت المصالح بين البلدين إلى درجة كبيرة، إلى درجة اعتراف الرئيس الامريكي (باراك اوباما) بأن رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) يعد واحداً من خمسة قادة في العالم، الذين اقام معهم علاقات قائمة على اساس الثقة، وهذا ما يعكس مدى المكانة التي تحظى بها حكومة العدالة والتنمية لدى الادارة الامريكية (عدوان، ٢٠١٩، ٩٦) ألا أن أخطر ما في السجل المتوتر للعلاقات بين الطرفين، قد حصل ايام ادارة الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) الذي هدد عام ٢٠١٨ بفرض عقوبات على تركيا ما لم تخرج عن قس امريكي، تم احتجازه من قبل السلطات التركية بتهم دعم الارهاب، والمشاركة في الانشطة المهددة للأمن القومي التركي وأردف التهديد بفرض عقوبات كبيرة للمرة الاولى على الحليف التركي (محمد، ٢٠٢٢، ٥٥-٥٦). ورثت ادارة (بايدن) خلافات تركية امريكية حول سياسة حكومة العدالة والتنمية، تجاه ايران و (اسرائيل) فيما يتعلق بايران، استغلّت جوانب اقتصادية مقربة من الحكومة التركية فجوة في العقوبات الامريكية المفروضة على ايران خلال العقدين الماضيين، ومن خلالها زودت ايران بسيولة مالية، مما ازعج (اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية، وما تزال مخلفات هذه العملية قائمة حتى الان من خلال القضية المرفوعة ضد المصرف التركي (هالك بانك)، التي وجدت لها ادارة (ترامب) مخرجاً قانونياً من خلال دفع غرامة والاقرار ببعض المخالفات (السراج، ٢٠٢١، ١٣) أما فيما يتعلق ب (اسرائيل) فقد تبنت الحكومة التركية موقفاً مشدداً اتجه سياسات الاستيطان (الاسرائيلية) ونقل السفارة الامريكية إلى القدس، واصبح الصراع حول موارد الطاقة في شرق البحر الابيض المتوسط الخلاف مع (اسرائيل) (السراج، ٢٠٢١، ١٣)

المطلب الثاني: دور تركيا في الاستراتيجية الامنية الامريكية والتعاون العسكري والاقتصادي

اولاً: مكانة تركيا في الاستراتيجية الامنية الامريكية

تعد تركيا من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى للغرب، والولايات المتحدة الامريكية على مجموعة مستويات، وهي تشكل حلقة وصل حيوية بين قارة اسيا وأوروبا، ومما يجعلها نقطة محورية في السياسة العالمية وفي مجالات الطاقة والامن، وكما تعد عضواً مهماً في حلف الناتو، وتستضيف قاعدة (إنجبرليك) الجوية التي تستخدم في عمليات مكافحة الإرهاب في الشرق الاوسط، وتلعب دوراً محورياً في احتواء التهديدات القادمة من مناطق مثل العراق وسوريا، ولاسيما في مواجهة التنظيمات الارهابية مثل (داعش) (السروجي، ٢٠٢٥) والاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية تقضي بضم تركيا إلى حلف الناتو، بوصفها احد مراكز الثوابت والانطلاق نحو الاتحاد السوفيتي، ومن اجل اشعارها ببعض الاطمئنان والامن من

الخطر السوفيتي الذي يهدد سيادتها واستقلالها، فضلاً عن ان دخول تركيا الحلف من وجهة النظر الاميركية سيعزز قوة الخاصرة الجنوبية للحلف، وعلى اثر ذلك فرضت الولايات المتحدة الاميركية على الحلفاء قبول عضوية اليونان وتركيا في حلف الناتو، بعد الحاح تركيا على الدول الغربية لقبول انضمامها إلى حلف الناتو واصبحت دولة كامة العضوية (الجشعمي والشمرى، ٢٠١٨، ٨٤-٨٥) منذ انضمام تركيا إلى حلف الناتو، ونظير الدور الذي سعت إليه خاصة ما تعلق بحفظ الاستقرار والامن في وسط اوربا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً، واعتبرت الولايات المتحدة الاميركية أن تركيا جزء اساسي في منظومة الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، ويجب العمل على حمايتها من التهديدات الخارجية الاقليمية، ولعل هذا الدور المهم لتركيا جعل الولايات المتحدة الاميركية، تستفيد منه رمزياً ومعنوياً بمشاركة دولة مسلمة في ضوء حربها على افغانستان، فضلاً عن ارسال تركيا لما يقارب حوالي (١٢٠) جندي لتقديم العون لقوات الدعم والاسناد التابعة لحلف الناتو (دخان وبدره، ٢٠١٧، ١٠٤) والقضايا الدولية كانت اقل حضور في العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، كون تركيا هي في كل الاحوال دولة اقليمية وليست كبرى، واغلب التعاون والتنسيق كان يتم في اطار حلف الناتو ومجموعة العشرين، فهما من المجموعات التي تلتقي بها الدولتان، في ظرف كانت تركيا قد سعت حضورها السياسي والاقتصادي في اسيا وافريقيا، الا انه في كل الاحوال لا يتقارن والحضور الاميركي في منطقة الشرق الاوسط (مهدي وعطوان، ٢٠١٦، ١٢٩)

ثانياً: التعاون العسكري والاقتصادي

اقامت الولايات المتحدة الاميركية عدداً من المنشآت والقواعد العسكرية الاميركية على الاراضي التركية، أذ شملت مراكز تقصي المعلومات وقواعد للرادارات ومستوعات للمؤنه والمطارات، ولجأت الحكومة التركية إلى القواعد العسكرية الاميركية، وانها تخدم الحلف الاطلسي والمهمات الدفاعية للحلف التي يروم القيام بها، وتبعاً لهذا نلاحظ أن اتفاقيات التعاون بين البلدين أكدت على أن القواعد تستخدم لاغراض حلف شمال الاطلس (شبع، ٢٠٠٤، ٩٠) واحجام تركيا عن الموافقة على نشر (٦٢ الف) جندي اميركي في الاراضي التركية، لفتح جبهة قتال من الشمال في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، مما غير الاستراتيجية العسكرية الاميركية الاولى التي خطط على اساسها العسكريون الاميركيون لدخول بغداد من شمال العراق وعبر الحدود التركية، علماً أن تركيا اعطت موافقتها لنشر قوة عسكرية اميركية تتراوح بين (١٠-٢٠) الف جندي اميركي، والى (١٥٠) خبيراً اميركياً لتفقد الموانئ والقواعد الجوية للعمل على تقديم بيانات لما تحتاجه عند نشوب الحرب وبعده (المقداد، ٢٠١٢، ٤٥٢-٤٥٣) تعد منطقة شرق المتوسط منطقة مثالية، يمكن عن طريقها مراقبة العمليات العسكرية في منطقة الشرق الاوسط اذا دعت الحاجة اليه، وايضاً يمكن استعمالها بوصفها منطقة انطلاق للعمليات العسكرية، وقد أجبرت الخسائر التي تعرض لها وتكبتها تنظيم داعش الارهابي في شرق المتوسط إلى نقل كل عملياته إلى منطقة شمال افريقيا، ولاسيما في ليبيا ودول جنوب الصحراء، فضلاً عن استعمال بعض الدول منطقة شرق المتوسط في إعداد وإقامة قواعد عسكرية مؤقتة أو دائمة (كيطان، ٢٠٢٤، ٢٤٥) اما التعاون الاقتصادي لم تقتصر العلاقات التركية الاميركية على البعد الاستراتيجي والعسكري، وانما سعت الولايات المتحدة الاميركية لتقوية علاقتها الاقتصادية بتركيا، خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات التي وصل فيها التبادل التجاري بين البلدين حوالي (٨٠٪)، وهو الذي يعد تطوراً غير مسبوق لكنه أقل بكثير، مما يطمح اليه الجانب التركي الذي يفضل المساعدات والمنح المالية، حيث زادت التفاعلات الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة الاميركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية (دخان وبدره، ٢٠١٧، ١٠٥) أولى البلدين مساحة واسعة للتعاون الاقتصادي، حيث أكد الرئيس الاميركي (ترامب) رغبته في توسيع العلاقات التجارية مع تركيا، وتصدرت المفاوضات صفقة ضخمة مع شركة بوينغ، اذ ينتظر أن تحصل الخطوط الجوية التركية اكثر من (٢٠٠) طائرة مدنية من طرازي (٧٣٧ و٧٨٧) بمحركات من إنتاج شركة جنرال إلكتريك بقيمة تقرب من (١٠) مليارات دولار، وتندرج هذه الصفقة ضمن جزمة تقاهمات تجارية، قد تصل قيمتها الإجمالية إلى (٥٠) مليار دولار ما يشكل دفعة قوية للتبادل الاقتصادي بين البلدين (اسليم، ٢٠٢٥)

البحث الثاني: تضارب المصالح والمستقبل التي تواجه العلاقات الثنائية

المطلب الاول: الخلافات السياسية والامنية (قضية الاكراد، سوريا، منظومة s-400)

أولاً: قضية الاكراد

تعد قضية الاكراد في تركيا من القضايا التي استعصت على انظمة الحكم التي تحكم في ايجاد الحلول المناسبة، ويبدو ان العمق التاريخي لها قد افضى إلى تعقيدها، وانتفاء امكانية بلورة وحدة وطنية في الدول التي ينتمي اليها الكرد، لقد اتخذت الاوساط التركية الحاكمة على عاتقها طمس وحذف معالم الهوية الكردية (العبدالله، ٢٠١٥، ١٤٩) اما الموقف الاميركي من قضية الاكراد في تركيا، تشير كثير من الاوساط السياسية، ان الولايات المتحدة الاميركية بصورة غير مباشرة عن العمليات العسكرية التي شنت ضد حزب العمال الكردستاني، فاراضي كردستان تركيا مليئة

بالقواعد العسكرية كحلف الناتو، واجهزة المخابرات ومواقع الخزن النووية، والمعدات العسكرية ومستودعات الذخيرة، وخليط ضخّم لمثل هذه الاجهزة يقع في ديار بكر، وتتكون من محطة الدفاع الجوي الارضية، وجهاز مخابرات الولايات المتحدة الامريكية (CIA)، وقاعدة جوية فضلاً عن تدريب الولايات المتحدة الامريكية للجيش التركي، وقوات الجندرية (الدرك) الذي يرسلون للسيطرة على المناطق الحدودية (الحيدري، ٢٠١٥، ١٧١-١٧٢).
ثانياً: الازمة السورية

أن الخلاف بين البلدين حول الازمة، إذ أيدت تركيا إسقاط نظام الرئيس (بشار الاسد) بعد فشل محاولاتها عام ٢٠١١ لإعادة تأهيله، اذ انحازت إدارة (بارك أوباما) إلى مقاربة غامضة ومتردة، أعلنت فيها عدم قبولها ببقاء (الاسد) رئيساً، وفي ذات الوقت رفضت محاولات إسقاطه، وقد ترتب على ذلك صعود تيارات متطرفة، مثل تنظيم الدولة الاسلامية، وجبهة النصرة، وقيام ايران بتعزيز نفوذها في سورية، بحجة محاربة الارهاب، ثم تدخلت روسيا في عام ٢٠١٥، وتغيرت موازين كل المعادلات على الارض لمصلحة النظام وحلفائه (موقف، ٢٠١٧، ١) وحاولت إدارة الرئيس الامريكي (بارك أوباما)، قدر الامكان عدم التدخل بشكل مباشر في الازمة السورية، ولجأت إلى سياسة القيادة من الخلف ومطالبة الرئيس السوري (بشار الاسد) بإيقاف العمليات العسكرية ووقف استخدام العنف ضد المحتجين ودعوته لتخلي عن السلطة، إلا ان الرئيس السوري لم يستجب للمطالب الامريكية وهيئة الامم المتحدة، وفرضت على النظام السوري مجموعة من العقوبات الاقتصادية والمالية شملت الرئيس (بشار الاسد) وعدد من المسؤولين في النظام بسبب اصراره على الاستمرار في استخدام القوة والعنف ضد السوريين الذين يطالبون بالتغيير (الدبايية، ٢٠٢٠، ١٥٣) وبالنظر الى طبيعة الموقف الامريكي من الازمة السورية، نجدتها في البداية اتسمت بالتناقض بين المستوى الخطابي والفعلية، وجاء (ترامب) بصراحته المعهودة ليفض ذلك التناقض، فأعلن أن الولايات المتحدة الامريكية في سوريا هدفين فقط هما: محاصرة النفوذ الايراني، ومهاجمة التنظيمات الارهابية، فقد صرح في وقت سابق اثناء ترشحه "أنا لا أحب بشار على الاطلاق، ولكنه يحارب الارهاب وروسيا وايران كذلك، وهنا يتضح الهدف الثاني أما الهدف الاول وجه في عام ٢٠١٧ ضربة لمخازن السلاح الكيماوي التي تخشى اسرائيل من استخدامها ضدها (خليفة، ٢٠٢١، ١٣) وان دعم تركيا للمعارضة السورية جاء بسبب انها تمثل رصيماً اضافياً للنفوذ التركي في منطقة الشرق الاوسط، اذ أعلنت جماعة (الاخوان المسلمين) في سوريا عن انها تقضل النموذج التركي في سورية بعد (الاسد) وذلك على خلاف الاحزاب الاسلامية في تونس ومصر والمغرب، ومنع ايران من تكريس نفوذها داخل سورية، واذا ما حصل ذلك سيكون له تداعيات وتأثيرات سلبية عديدة على الامن القومي التركي، ومع تجنب الدخول في صراع معها داخل سورية (الجبوري، ٢٠١٩، ٢٠٠).

ان نجاح سياسات تركيا وفاعلية دورها بأحداث الربيع العربي جاء نتيجة لعوامل عدة منها (الجبوري، ٢٠١٩، ٦١):-

١- إن الشعارات الجديدة لتركية، تنتمي إلى هوية المنطقة وقيمتها بعد ما كان الخطاب التركي قزلاً وعملاً في السابق نموذجاً للشراكة مع خصوم الأمة.

٢- وقوف تركيا مع القضية الفلسطينية، وخطاباتها المناهضة (لاسرائيل) في قمعها للفلسطينيين، مما جعلها شريكاً جديداً للعرب يخفف من الصعوبات التي يمرون بها.

٣- نجحت السياسات التركية، لانها وجدت مجالاً عربياً خالياً ينتظر من يملؤه، وشعوب محبطة تبحث عن فاعل جديد في منطقة الشرق الاوسط. لم يكن الحياد التركي بين الدول العربية وحدة كافياً، لتفسير الترحيب بصورة تركيا ودورها عند العرب، والانشقاق العربي ورغبة كل طرف في أن يكسب تركيا إلى جانبه ضد الاخر.

ثالثاً: منظومة S-400

نشأت ازمة المنظومة نتيجة اتفاق تركي روسي، في تموز ٢٠١٩، لشراء منظومة صواريخ S-400 وهو ما أثار التوتر في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، حيث ترى الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو ان شراء الصواريخ يمثل تهديداً صريحاً لأنظمة دفاع الحلف، في حين ترى تركيا أن عملية الشراء ضرورية بالنسبة لأجهزتها الدفاعية نظراً لعدم تمكنها من الحصول على صفقات أسلحة بشروط مرضية ضمن حلف الناتو (وحدة الرصد والتحليل، ٢٠٢١، ٩) واذا ما كان حلف الناتو والولايات المتحدة الامريكية، قد شعروا بالقلق من التقارب التركي الروسي، والذي انسحب بدوره على تباين المواقف التركية الامريكية من الملف النووي الايراني، باعتبار التقارب الذي تحقق بين ايران وتركيا في الحوارات حول الازمة السورية، الا ان الموقف صار ينذر بالخطر خاصة وان المنظومة الروسية، لا تعمل وفق منظومات الدفاعات الغربية، وموجهة بالضد من الجهد الجوي والصاروخي للناتو (زهراء، ٢٠٢٢، ٨٧). ومن أولى دوافع تركيا لا برام صفقة S-400، هو الرغبة في الحصول على تكنولوجيا التصنيع لهذه المنظومة، وفي سياق مسعاها لإنشاء نظامها الخاص للدفاع الصاروخي بحلول عام ٢٠٢٥، وقد فتحت مناقصة بين البلدين، ولكن

تبين أن العطاءات التي قدمتها دول الناتو كانت عالية التكلفة من جهة ،ولم تتضمن اتفاقاً على نقل تكنولوجيا الصواريخ من جهة أخرى(عبد الحليم، ٢٠٢١، ٨) ومع تنامي حاجة تركيا بشدة إلى نظام صاروخي للدفاع الجوي ،بسبب هجمات داعش ضدها خلال تصعيد حدة الأزمة السورية ،كانت امام خيارين ،الاول: نظام "الباتريوت" من الولايات المتحدة الامريكية مقابل ٣.٥ مليارات دولار من دون نقل التكنولوجيا ،وكذلك فترة انتظار غير متوقعة لموافقة الكونغرس، الذي كان يرسل بالفعل إشارات بأنه غير مستعد لمنحها ،والثاني منظومة S-400 الروسية مقابل ٢.٥ مليار دولار مع نقل القليل من التكنولوجيا والتسليم (عبد الحليم، ٢٠٢١، ٨)

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات التركية-الامريكية داخل الحلف بموجب السيناريوهات المطروحة

اولاً:مشهد استمرار العلاقة بين البلدين

أن الولايات المتحدة الامريكية مهتمة بمنطقة اسيا الوسطى بسبب احتواها على الطاقة وموقعها الاستراتيجي ،ولاسيما بعد اعلان الحرب على الارهاب ،وكما انها رأت من الواجب الحد من النفوذ الروسي في هذه الدول ،وبموجب ذلك برز التوافق التركي -الامريكي الاندري لتشكيل محور يعمل على تحقيق الاهداف والمصالح لهذه الأطراف مقابل المحور الروسي الصيني الايراني في منطقة اسيا الوسطى(نجم، ٢٠١٦، ٥٧١) وان الوجود الامريكي الداعم لتركيا في المنطقة من شأنه أن يعزز من مكانة تركيا الاقليمية والدولية في هذه المنطقة على المدى القريب ،وذلك بسبب الامكانيات التي تتمتع به الولايات المتحدة الامريكية في التأثير على الخصوم والاصدقاء في المنطقة ،وتطويع الارادات وذلك في ظل استراتيجية مشتركة مع تركيا بما يحقق مصالح البلدين(نجم، ٢٠١٦، ٥٧٢) غير المتوقع أن تعود العلاقات بين البلدين إلى زمن الحرب الباردة ،لكن هذه من المحتمل في ظل شعور تركيا بأن عزلتها تعني فقدان سند قوي لها استراتيجياً وعسكرياً يصعب تعويضه في الوقت الحاضر، وأن البديل المتوفر يكمن في روسيا والقبول بموسكو بديلاً عن الولايات المتحدة الامريكية قرار صعب للغاية ،وليس من مصلحة اميركا أن تقترب تركيا اكثر من العالم الاسلامي ومن ايران وروسيا ،ويمكن أن تدفع هذه التعقيدات الجانبين إلى استمرار علاقاتهما وسط تعويل على الدور الاوروبي في تحقيق ذلك لأن ما يحدث في تركيا يترك اثاراً مباشرة في أوروبا(ورقة سياسة، ٢٠١٨، ٨)

ثانياً:مشهد العلاقات بين البلدين

على الرغم من ظهور بعض المؤشرات الايجابية حول العلاقات التركية الامريكية في السنوات الاخيرة ،والتي اشارت في مجملها إلى بعض التقارب بين البلدين ،في مجموعة من الملفات الخلافية بينهما لاسيما من الناحية الاستراتيجية والامنية بعد موافقة انقرة على عضوية السويد في حلف الناتو ،في ضوء المقايضة التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على تركيا مقابل إتمام صفقة بيعها طائرة (F-16) المحدثه بقيمة (٢٣)مليار دولار (نصر، ٢٠٢٤) وبالنسبة لمسار العلاقات بين البلدين تحت إدارة (بايدن)،فمن المتوقع أن تعود العلاقات الى طابعها المؤسساتي ،أي بعيداً عن الطابع الشخصي الذي تميزت به خلال حكم (ترامب)،بما قد يؤدي إلى توتر العلاقات الثنائية بين البلدين ،ولاسيما أن تصريحات (بايدن)خلال حملته الانتخابية كانت معارضة تماماً لسياسة تركيا في منطقة شرق المتوسط ،ولدعمها العسكرية للحكومة الاندريجانية في صراعها مع ارمينيا ،ولاقتناء انقرة منظومة صواريخ(اس٤٠٠)(وحدة الرصد والتحليل، ٢٠٢١، ١٥) فإن التوتر بين البلدين مرشح للتصعيد ،خاصة تجاه الملفات التي تشكل أهمية حيوية بالنسبة لتركيا ،ولا تدخلها ضمن طاولة المفاوضات على غرار القضية الكردية ،ودعم الولايات لتلك القضية في المناطق المتاخمة لحدودها في الشمال السوري ،وهذا بالإضافة إلى حزم المساعدات الاقتصادية والاستثمارات التي من الممكن أن تحسن الوضع الاقتصادي لتركيا،وهو ما كانت تستهدفه في شراكاتها مع كل من الصين وروسيا وايران(عادل، ٢٠٢١):

ثالثاً:مشهد بقاء العلاقات بين البلدين

وفي ضوء هذا المشهد ترى الولايات المتحدة الامريكية ،أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهماً في اكثر من جبهة ،وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال العقود الماضية ،كي تخلق لنفسها مكاناً معتبراً في الشرق الاوسط ،ووسعت من دوائر حركتها الخارجية ،وقد شجعتها الولايات المتحدة الامريكية على ذلك ،حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الاوسط من شأنه ،أن يحقق لها مزايا عديدة تتمثل في إيجاد التوازن الاستراتيجي بين تركيا وايرانفي منطقة الشرق الاوسط(صادق، ٢٠١١، ٩٥-٩٦) وفعلاً ردت تركيا بفرض بإجراءات مماثلة على الصادرات الامريكية لتركيا،وضاعفت الرسوم الكمركية المفروضة على (٢٢)منتجاً مستورداً من الولايات المتحدة ،وهذه النسبة تعادل (٥٣٣)مليون دولار اضافي رداً على العقوبات الامريكية ،وفقدت العملة التركية خمس قيمتها في عام ٢٠١٨ بفعل زيادة التضخم والمخاوف المتعلقة باستقلالية البنك المركز في مواجهة مطالب الرئيس التركي بخفض أسعار الفائدة(النجمي، ٢٠٢٤، ١٠٣).على الرغم من احتمالات حدوث تغيير ايجابي ،الان أن تحسين العلاقات بين البلدين لا يعني أن العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية ستعود إلى وضعها الأمثل ،ولا يعني أن تركيا ستعود إلى كنف

الولايات المتحدة الأمريكية، أن أفضل طريقة يمكن أن يتبعها المسؤولون الأمريكية للتعامل من تركيا الجديدة هي الاعتراف بانها لن تتخلى عن الغرب، لكنها لن تتضم إلى محوره في الوقت نفسه وبالعكس من ذلك (جاغابتاي، ٢٠٢٤) ان تركيا في عهد (اردوغان) هي دولة متعددة الانحيازات تتخذ الموقف المريح لها حول اي قضية جيوسياسية، سواء كانت الحرب في اوكرانيا، أو الصراع في جنوب القوقاز ، او عدم الاستقرار في الشرق الاوسط ،ويسمح هذا الموقف لتركيا بالبقاء تحت الاحتراز والاضواء من اي جهة فاعلة تقريباً ،حتى عندما تظل جزءاً من حلف الناتو ،ففي اوكرانيا دعمت تركيا كضيف عسكرياً خلال الحرب ،بينما حافظت على علاقتها الاقتصادية مع روسيا (جاغابتاي، ٢٠٢٤).

الذاتة

يتضح أن العلاقات التركية-الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي تمثل نموذجاً معقداً يجمع بين الشراكة الاستراتيجية الضرورية وتضارب المصالح المتزايد. فعلى الرغم من أن انضمام البلدين إلى الناتو أسس لعلاقة تعاون عسكري وأمني طويلة الأمد، وأسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي ومواجهة التهديدات المشتركة، إلا أن التحولات في البيئة الدولية والإقليمية أفرزت تحديات جوهرية أثرت في مستوى الثقة المتبادلة. وقد أظهرت الدراسة أن الخلافات بشأن قضايا مثل الأمن الإقليمي، والسياسات في الشرق الأوسط، وملف الأكراد، والتسلح والدفاع الصاروخي، كشفت عن تباين في الرؤى الاستراتيجية بين الطرفين، دون أن تصل إلى حد القطيعة الكاملة. فتركيا ما زالت تمثل ركيزة جيوسياسية مهمة للناتو، في حين ترى الولايات المتحدة في استمرار التعاون معها عاملاً أساسياً في توازن القوى داخل الحلف. وعليه، يمكن القول إن مستقبل العلاقات التركية-الأمريكية داخل الناتو سيبقى مرهوناً بقدرة الطرفين على إدارة الخلافات وتغليب منطق المصالح المشتركة على حساب الصدام، من خلال الحوار السياسي والتنسيق الأمني. فاستمرار هذه العلاقة، رغم ما يعترضها من توتر، يعكس حقيقة أن الشراكة الاستراتيجية بينهما ما زالت خياراً لا غنى عنه في ظل نظام دولي وإقليمي يتسم بعدم الاستقرار وتعدد التهديدات.

الاستنتاجات

وأهم ما توصل اليه البحث من استنتاجات تكمن في :-

- ١-شراكة استراتيجية قائمة على الضرورات الأمنية ما تزال العلاقات التركية-الأمريكية داخل الناتو محكومة باعتبارات جيوسياسية وأمنية مشتركة، أبرزها الموقع الاستراتيجي لتركيا ودورها المحوري في أمن الشرق الأوسط والبحر الأسود.
- ٢-تضارب المصالح يحدّ من عمق التعاون أدت الخلافات حول قضايا مثل الدعم الأمريكي للقوات الكردية، وشراء تركيا منظومة S-400 الروسية، إلى توتر العلاقة وإضعاف مستوى الثقة المتبادلة داخل الحلف.
- ٣-الناتو إطار احتوائي للخلافات لا مانع لها أسهم حلف الناتو في منع تحول الخلافات الثنائية إلى قطيعة كاملة، إذ شكّل مظلة مؤسسية لإدارة التوترات والحفاظ على الحد الأدنى من التعاون العسكري والسياسي.
- ٤-مستقبل العلاقة مرهون بالتوازن بين الاستقلال والتنسيق يتوقف تطور العلاقات التركية-الأمريكية على قدرة الطرفين على التوفيق بين المصالح الوطنية المتباينة ومتطلبات العمل الجماعي داخل الناتو في ظل التحولات الدولية المتسارعة.

المصادر

أولاً: الكتب

١. الجبوري، إبراهيم أحمد حسن ،٢٠١٩، الدور التركي الاقليمي في المنطقة العربية العربية الازمة السورية انموذجاً، ط١، دار الاكاديميون،الاردن.
٢. العبدالله،محمد هاشم ،٢٠١٥،مستقبل السياسة الخارجية التركية حيال القضية الفلسطينية وتحديات الامن الاقليمي المفقود دراسة في ماضي الاتراك وتاريخهم الذي يرتكزون عليه اليوم في حاضرهم ومستقبلهم، ط١،دار امجد ،الاردن.
٣. عدوان،اركان ابراهيم ،٢٠١٩، العلاقات السورية التركية المحددات والقضايا، ط١،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٩.
٤. نجم،احمد مشعان،٢٠١٦، مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، ط١،دار امجد ،الاردن.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١. ابو هجرس ،احمد عبد الكريم، ٢٠١٤ ، العلاقات التركية الامريكية وأثرها على منطقة الشرق الاوسط ٢٠٠٢م-٢٠١٢م ،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الازهر غزة ،٢٠١٤.
٢. الحيدري،حيدر عبد الرزاق خلف،٢٠١٥، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الامريكي دراسة مستقبلية،اطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.

٣. الدبائية، جمال عبد الكريم رزق، ٢٠٢٠، توجهات السياسة الخارجية الاميركية تجاه المنطقة العربية بين المثالية والواقعية ٢٠٠١-٢٠١٧، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة.
٤. شيع، نغم عبد الهادي مهدي حسن، ٢٠٠٤، العلاقات التركية الاميركية خلال حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.
٥. صادق، ريز لطيف، ٢٠١١، العلاقات الاميركية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠١١-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط.
٦. محمد، زهراء غانم شجاع، ٢٠٢٢، عوامل التوتر في العلاقات الاميركية - التركية بعد العام ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية.

ثالثاً: الصحف والمجلات

١. تقدير موقف، ٢٠١٧، أزمة العلاقات التركية - الأميركية اسبابها وافاقها، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر.
٢. الجشعبي والشمرى، احمد يونس زويد واحمد جاسم ابراهيم، ٢٠١٨، تطور العلاقات الاميركية التركية للمدة من ١٩٤٧-١٩٩١ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ٨، العدد ٢.
٣. خليفة، احمد عبدالرحمن، ٢٠٢١، العلاقات التركية - الاميركية في سياقات شرق المتوسط دراسة في القضايا والادوار، اركان للدراسات والابحاث والنشر.
٤. دخان وبدر، نور الدين وسليم، ٢٠١٧، الشرق الأوسط بين رغبة القيادة التركية ودوام المبادرة الاميركية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
٥. السراج، عبد الرحمن، ٢٠٢١، مقارنة إدارة بايدن للشرق الأوسط، دراسة سياسية، ابعاد للدراسات الاستراتيجية.
٦. عبد الحليم، ٢٠٢١، ايمان احمد عبد الحليم، تداعيات اقتناء تركيا منظومة "إس-٤٠٠" في علاقاتها بالولايات المتحدة الاميركية، تحليل سياسات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
٧. كيطان، وسام علي، ٢٠٢٤، الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الاقليمي والدولي، مجلة الاداب، العدد ١٤٨.
٨. المقداد، محمد، ٢٠١٢، واقع العلاقات التركية الدولية المحددات والتوجهات (٢٠٠٢-٢٠١٠) مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، المجلد ٩، العدد ١.
٩. مهدي وعطوان، لبنى خميس وخضير عباس، ٢٠١٦، العلاقات الاستراتيجية التركية الاميركية رؤية مستقبلية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٨، العدد ٢٨.
١٠. النعيمي، لقمان عمر محمود، ٢٠٢٤، تركيا والولايات المتحدة دراسة في العلاقات والمؤثرات ٢٠٠٩-٢٠١٩، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٤.
١١. وحدة الرصد والتحليل، ٢٠٢١، المتغير في السياسة الخارجية الاميركية تجاه قضايا منطقة الشرق الاوسط، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجية للدراسات.
١٢. وحدة الرصد والتحليل، ٢٠٢١، مستقبل العلاقات التركية في ظل ادارة بايدن، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
١٣. وحدة دراسة السياسات، ٢٠١٨، مظاهر توتر العلاقات الاميركية التركية وافاقها، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر.
١٤. ورقة سياسة، ٢٠١٨، العلاقات التركية الاميركية من التحالف إلى التصادم، مركز الدراسات المستقبلية.

رابعاً: مواقع الانترنت

١. السروجي، أماني، ٢٠٢٤، العلاقات التركية الاميركية بعد فوز ترامب مصالح مشتركة وقضايا شائكة، منشور على مواقع شاف لتحليل الازمات والدراسات والمستقبلية، تاريخ النشر ١١-١١-٢٠٢٤، تاريخ الزيارة ٢٨-١٢-٢٠٢٥، متاح على الرابط <https://share.google/LBZqU3fMTOoFwvIZD>.
٢. اسليم، زيد، ٢٠٢٥، أفاق تطور العلاقات التركية الأميركية بعد لقاء أردوغان وترامب، منشورة على الجزيرة نت، تاريخ النشر ٢٦-٩-٢٠٢٥، تاريخ الزيارة ١-١-٢٠٢٦، متاح على الرابط <https://share.google/XrZRQz0wUZYMQcbWS>.

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٦) العدد (٢) ٣١ أيار لعام (٢٠٢٦)

٣. جاغبتي، سونر، ٢٠٢٤، مستقبل العلاقات الأمريكية التركية تجديد العلاقة بدلاً من إعادة ضبطها، منشورة على تحليل السياسيات، تاريخ النشر ٢٦-١-٢٠٢٤، تاريخ الزيارة ١-١-٢٠٢٦، متاح على الرابط <https://share.google/cYX5XwzuiuJunRv3U>.
٤. عادل، مهاب، ٢٠٢١، المسارات المحتملة لعلاقة تركيا مع إدارة بايدن، منشور على مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر ٢٨-٢-٢٠٢١، تاريخ الزيارة ٢-١-٢٠٢٦، متاح على الرابط <https://share.google/CW5XZ1xid9SBXoHLR>.
٥. نصر، جهاد، ٢٠٢٤، أبعاد التوتر في العلاقات التركية الامريكية، منشور على مركز ربح للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر ٤-٥-٢٠٢٤، تاريخ الزيارة ٣١-١٢-٢٠٢٥، متاح على الرابط <https://share.google/PjZQuyTXAINa7a9n5>.